TD

الأمـــم المتحـــدة

Distr.
GENERAL

TD/B/CN.4/2
21 August 1992
ARABIC
Original : ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

اللجنة الدائمة المعنيـــة بتطوير
قطاعات الخدمات: تعزيز قطاعات
الخدمات القادرة على المنافسة
لدى البلدان النامية

الدورة الاولى

جنيف ، ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢

البند ٣ من جدول الاعمال المؤقت

وضع برنامج عمل اللجنة الدائمة

أولا - مقدمـــــة

١ - قام مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته الثامنة والثلاثين المعقودة من ٢١ نيسان/ابريل إلى ٧ أيار/مايو ١٩٩٢ بتحديد اختصاصات اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات ، وقضت هذه الاختصاصات بأن تعقد اللجنة دورات منفصلة بشأن الخدمات بوجه عام ، والنقل البحري والتأمين . وتتناول هذه المذكرة أساساً القضايا المطروحة في الفقرتين ١ و٢ من الاختصاصات ، ومواد أخرى تنطبق عموما ، وذلك من أجل مساعدة اللجنة الدائمة في وضع برنامج عمل اللجنة في مجال الخدمات بوجه عام . وعلاوة على ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن التقرير التحليلي إلى الأونكتاد الثامن (TD/358) يشمل فصلاً عن الخدمات وأن هذا الفصل يتضمن نتائج أمانة الأونكتاد بشأن السياسات الوطنية والدولية والاتجاهات الناشئة في قطاع الخدمات ، وأنها يمكن أن تيسر من ثم المناقشة المتعلقة بوضع برنامج عمل للخدمات بوجه عام .

٢ - ومما ينبغي وضعه في الاعتبار أن الأونكتاد قد اكتسب في الماضي خبرة كبيرة في قطاعي النقل والتأمين ، وأن هذه الخبرة يمكن أن تسهم في المناقشات المتعلقة بوضع برنامج عمل للخدمات بوجه عام . وفيما يتعلق بالدورات المنفصلة بشأن النقل البحري والتأمين ، فقد أعدت وثائق معلومات أساسية إضافية أو أنه يجري إعدادها في الوقت الحاضر . وتراعي هذه الوثائق ما في هذين القطاعين من سمات خاصة هي في آن واحد عامة ومحددة على السواء .

ثانيا - السياسات الوطنية

٣ - إن الهدف الشامل من عمل اللجنة بشأن السياسات الوطنية هو "تحليل السياسات الوطنية الرامية إلى تدعيم الطاقة الانتاجية والتصديرية والتكنولوجية لقطاعات الخدمات في مختلف البلدان مع مراعاة مستوياتها الانمائية ، والمساعدة ، عند الاقتضاء ، في صياغة هذه السياسات وذلك بغية المساهمة في التنمية ، وبالتالي زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية في الخدمات . ولدى الاضطلاع بهذا العمل ، ينبغي للجنة أن تركز على" استعراض تنمية قطاعات الخدمات في البلدان النامية وإجراء تحليل مقارن للسياسات ، بما في ذلك تحديد جوانب الضعف والقدرات المحلية ، بهدف تهيئة الظروف اللازمة لتنمية قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة وتصدير الخدمات (الاختصاصات (TD/B/1323 (المجلد الثاني)) ، الفقرة ١ (أ)) . والدراسات التي أجرتها الامانة بموجب ولايتها لدراسة "دور الخدمات في عملية التنمية" ، وأنشطة المساعدة التقنية ذات الصلة ، قد أتاحت إلى حد كبير معرفة جوانب الضعف المحلية وقدرات البلدان النامية في قطاع الخدمات .

٤ - ومن جوانب الضعف الملحوظة بوضوح في كثير من البلدان النامية عدم كفاية الهياكل الاساسية المرتبطة بالخدمات . ووفقاً للفقرة ١ (ب) من اختصاصات اللجنة ، من المقرر أن تقوم بالنظر في "السياسات الرامية إلى تطوير وتدعيم الهياكل الاساسية المؤسسية والتكنولوجية والهياكل الاساسية المادية المرتبطة بالخدمات" . ففي البلدان النامية ، تفتقر قطاعات كبيرة من السكان إلى سبل الوصول إلى الخدمات الاساسية اللازمة لدعم مجرد الاحتياجات الاساسية ، ناهيك عن النشاط الاقتصادي الكفؤ . وهذه القطاعات تشمل التعليم ، والصحة ، والنقل والمواصلات ، حيث أعادت غالباً "عملية تحديثها" بفائدة على نسب صغيرة فقط من السكان المقيمين عادة في المراكز الحضرية . وتزايُد الترابط في الاقتصاد العالمي وزيادة عولمة العمليات الانتاجية يتطلبان توفير عمليات نقل ملائمة مما أسفر عن تكامل خدمات النقل البحري والموانئ والنقل البري وظهور مفهوم سلسلة النقل كما تم تجسيده في عمليات النقل المتعدد الوسائط . هذا علاوة على أن وجود شركة اتصالات ملائمة حديثة قد أصبح [redacted]

المؤهلين . وغالباً ما يمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي عائقاً آخر . فالسياسات الحكومية التي لم تصمَّم بهدف دعم قدرة قطاع الخدمات على المنافسة يمكن أن تعوق بغير قصد تطور مؤسسات الخدمات القادرة على المنافسة . ومن أمثلة ذلك السياسات التجارية التي تحول دون الوصول إلى المعدات اللازمة أو المدخلات المادية ، والسياسات الضريبية التي تميِّز بغير قصد ضد انتاج الخدمات وصادراتها ، والسياسات الاستثمارية التي تهمل اعتبارات تنمية رأس المال البشري ، ونقل التكنولوجيا واعتبارات الهياكل العامة ، والاتفاقات القائمة مع الموردين الأجانب والتي يمكن أن تمنحها بالفعل امتيازات لا يحظى بها موردو الخدمات المحليون (مثلاً معاملة أفضل من "المعاملة الوطنية") .

٦ - وفي كثير من البلدان اتجاه واضح بعيد عن الموقف التقليدي ينادي بأن مسؤولية الحكومة لضمان سبل حصول السكان على الخدمات الأساسية بمعايير جودة مقبولة تعني ملكيتها لإنتاج هذه الخدمات وتوزيعها . ومن المسلَّم به على نطاق واسع أن الجمع بين الخصخصة والتنظيم الملائم من شأنه أن يحقق فعالية أكبر مع ضمان حصول قطاع واسع من السكان على الخدمات المعنية في الوقت ذاته . ذلك أن اللوائح الحكومية يمكن أن تتضمن جوانب تثبط نمو موردي الخدمات المتخصصة وتعوق عملية التعامل مع الخارج .

٧ - وعملية تطوير قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة والتعامل مع الخارج يمكن أن تفشل أيضاً بفعل أسباب أخرى ، منها المواقف البالية داخل القطاع الخاص ، وبخاصة عدم الاطلاع على إمكانيات الاستثمار وإعادة الهيكلة والاستفادة من المعلومات إلى أقصى حد . ولا بد في هذا الصدد من التصدي للسياسات الهادفة إلى تنمية الموارد البشرية ، وتنمية الخدمات الكثيفة الاستخدام للمعرفة ، وخدمات الانتاج المتصلة بالقطاعات الأولية وقطاعات الصناعة التحويلية والاتصالات السلكية واللاسلكية (الاختصاصات ، الفقرة ١ (ج)) .

٨ - وعدم كفاية دعم الخدمات لصالح قطاع الصناعة التحويلية والقطاعات الأخرى إنما يقضي على قدرة المؤسسات على الحفاظ على درجة الكفاءة والجودة اللازمة لمواجهة المنافسة الدولية . فالافتقار إلى سبل الحصول على خدمات الانتاج المتخصصة "الكثيفة

الانتاجية للاستجابة للتحديات والفرص القائمة في السوق العالمية . فعدم كفاية دعم الخدمات عامل مثبط للاستثمار المحلي والاجنبي على السواء . والنتيجة الصافية التي تترتب على عدم تطوير قطاع خدمات الإنتاج هي الحد من قدرة الاقتصاد ككل على التكيف مع بيئة أكثر تحررا للتجارة والاستثمار .

٩ - وسياسات الحكومة الناجحة لحفز قدرة قطاع الخدمات على المنافسة يمكن أن ترتكز على عدة وسائل فنية منها التدريب ، ونقل التكنولوجيا ، ودعم الخدمات الموجهة للتصدير ، والتجارة الملائمة ، ومشتريات الحكومة والسياسات الضريبية ، وتنمية الهياكل الاساسية ، وائتمانات التصدير المدعومة من الحكومة ، وما إلى ذلك . وقد اعترفت بعض الحكومات بمساهمة الجوانب غير الكمية لخدمات معينة ، مثل خدمات وسائل الإعلام وخدمات ثقافية أخرى ، في الهوية الوطنية وعملية التنمية . وحاولت بلدان أخرى تحديد وحفز تلك الخدمات الجوهرية لحماية البيئة بفعالية . على أن هناك حالات أخرى عديدة لم تتحقق فيها إمكانيات تطوير قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة وذلك حتى عندما تم تحديد الأسباب . لتجميع المادة التي أعدتها الأمانة والمتاحة لديها في الوقت الحاضر يمكن أن يسهم في إجراء الاستعراض المنصوص عليه في الفقرة ١ (أ) من الاختصاصات . وهذه المادة تشمل ، ضمن ما تشمل ، دراسات بشأن الحاجة إلى خدمات المنتجين وفائدتها . وبما أن هذه المادة قد نشأت أساساً عن أنشطة المساعدة التقنية وأنها مركزة من ثم على البلدان التي طلبت هذه المساعدة ، فقد تدعو الحاجة إلى الاضطلاع بأعمال إضافية لتوسيع عينة الخبرات القطرية . هذا علاوة على أن البلدان قد تود تقديم تقارير إلى اللجنة عن تجاربها وسياساتها في تطوير قطاعات الخدمات على الصعيد الوطني .

١٠ - ومن المقرر أن تركز اللجنة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات على تحسين قدرة فرادى البلدان ، ولا سيما البلدان النامية ، على الاستفادة من المعلومات المتصلة بإنتاج الخدمات والتجارة فيها ، والتكنولوجيا المتعلقة بها (الاختصاصات ، الفقرة ١ (د)) . ولدى الحكومات والمنظمات الدولية وهيئات القطاع الخاص كميات هائلة من المعلومات ذات الصلة بإنتاج الخدمات والتجارة فيها ، ولكن نادراً ما تكون هذه المعلومات في شكل يسمح لصانعي السياسة العامة والتجار باستخدامها مباشرة . فالخطوة الأولى الواجب اتخاذها لمعالجة هذه المشكلة هي تعيين الطرائق التي يمكن بها تيسير سبل الوصول إلى هذه المعلومات ووسائل وضعها في صيغة تسمح للمستخدمين من القطاعين العام والخاص بالاستفادة منها مباشرة . وكيما يتسنى الشروع في العمل في إطار هذا البند ، لا بد من تعيين مصادر البيانات والمعلومات الرئيسية ذات الصلة للنظر في خيارات السياسة العامة من جانب الحكومات والمؤسسات في سائر قطاعات الخدمات ، والقيام قدر الإمكان بدراسة تجارب محددة بصدد طرائق الحث على المعالجة

١١ - والعوامل التي تؤثر على تطوير قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة في البلدان النامية والصعوبات المواجهة لتعزيز صادراتها من الخدمات تتفاوت كثافتها من قطاع إلى آخر . ففي حين أن عدداً من هذه العوامل ينطبق فيما يبدو على نطاق واسع (من ذلك مثلاً جوانب الضعف المالي ، والافتقار إلى التكنولوجيا الحديثة) ، هناك عوامل أخرى تنفرد بها نسبياً القطاعات المعنية (مثلاً التأشيرات ، والمؤهلات المهنية ، وسبل الوصول إلى الشبكات ، والقيود الكمية ، الخ) . وعلى نحو ما تم الاعتراف به في اختصاصات اللجنة ، لا بد من تعيين خيارات السياسة العامة المتعلقة بقطاعات محددة بغية النهوض بقطاعات خدمات قادرة على المنافسة (الاختصاصات ، الفقرة ١ (هـ)) .

١٢ - وبغية تسهيل اضطلاع اللجنة بمهامها في هذا المجال ، قد تكون من المستصوب أن تضفي اللجنة على عملها نوعا من الخاصية القطاعية . فلئن كان يتضح بجلاء أن الاختصاصات تتجنب عمدا الاشارة إلى قطاعات ذات أولوية أو أي ايحاء باستبعاد قطاعات فردية من نطاق عمل اللجنة قد يكون من المفيد تعيين قطاعات معينة يمكن أن يبدأ العمل فيها على أساس توضيحي أو ارشادي ، علاوة على قطاعي النقل البحري والتأمين . فعلى سبيل المثال يمكن للعمل المتعلق بزيادة الدراية بالقوانين واللوائح المتعلقة بقطاع الخدمات ، أو بجمع ونشر الاحصاءات المتعلقة بالتجارة في الخدمات أن يبدأ بالتركيز على مجموعة محدودة من القطاعات المختارة .

١٣ - وفي هذا الصدد ، تجدر الاشارة إلى أن التقرير التحليلي إلى الأونكتاد الثامن قد تناول القطاعات التالية التي يعد بعضها قطاعات جوهرية لعملية التنمية وذات فائدة تصديرية فعلية أو محتملة للبلدان النامية: (أ) خدمات الانشاء والهندسة ؛ (ب) الخدمات المهنية والتجارية ؛ (ج) خدمات وسائل الاعلام ؛ (د) خدمات العمل ؛ (هـ) النقل الجوي ؛ (و) الأعمال المصرفية ؛ (ز) التأمين ؛ (ح) خدمات السياحة ؛ (ط) الاتصالات السلكية واللاسلكية . وقد ترى اللجنة من المفيد أن تطلب من الأمانة اعداد دراسات قطاعية و/أو الدعوة إلى عقد أفرقة خبراء من أجل تعيين خيارات [redacted]

من منتجي الخدمات بتنسيق أنشطتهم لتحقيق وفورات الحجم والنطاق ، وانشاء القيمة المضافة ، والتنافس مع شبكات المنافسين . ولئن كان انشاء الشبكات ييسر اتاحة الخدمات بكفاءة أكبر ويتيح في حالات كثيرة لصغار موردي الخدمات والعاملين منهم في مناطق نائية الاستفادة من شبكات التوزيع الالكترونية ، فإنه يقلل اقامة علاقات واسعة ويمكن أن يسفر أيضا عن زيادة حواجز الدخول . أما المشكلة العامة المتعلقة بسبل الوصول إلى شبكات المعلومات فتنطوي على مجموعة أوسع من القضايا ، منها سبل الوصول إلى التكنولوجيا وزيادة القيمة المضافة إلى أقصى حد . ومن شأن انشاء الشبكات العامة ، مثل شبكات البحث والتطوير العامة على غرار شبكة ESPRIT في أوروبا ، أن يعزز مركز شركات البلدان النامية التنافسي على الصعيد العالمي . وقد بيّن أيضا أن شبكة المعلومات وليس انتاج المواد قد أصبحت قناة التوزيع لخدمات كثيرة . فالتوزيع قد أصبح بالفعل "العنصر المتحكم" في سلاسل القيمة المضافة . ومن شأن زيادة تفهم هذه الظواهر أن يساعد البلدان في وضع سياسات ولوائح ملائمة لمواجهة تحديات "الاقتصاد العالمي المتشابك" . ومما ييسر مهمة اللجنة في تحليل القضايا المتصلة بالوصول إلى شبكات المعلومات وقنوات التوزيع الخاصة بالخدمات أن يبحث فريق خبراء هذه القضايا ، كما أن مشاركة خبراء من القطاع الخاص ، حسبما سلّم به في التزام

ثالثا - السياسات الدولية

١٥ - فيما يتعلق بالسياسات الدولية لتعزيز صادرات الخدمات ، من المقرر أن تركز اللجنة على دراسة الصعوبات التي تواجه البلدان النامية بصورة خاصة في زيادة صادراتها من الخدمات وبالتالي زيادة مساهمتها في التجارة العالمية للخدمات (الاختصاصات ، الفقرة ٣(أ)) . فالخدمات تمثل بوجه عام بند عجز في ميزان مدفوعات العديد من البلدان النامية . ومع ذلك ، فإن لدى العديد من البلدان النامية ميزة نسبية في الخدمات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة والتي يمكن توريدها بانتقال الأشخاص بصفة مؤقتة ، وعبر الحدود بواسطة مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية . ولا غنى في معرض النظر في الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية لتصدير الخدمات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة عن تناول الاستراتيجيات الوطنية والتجارية المناسبة ووضع استراتيجية دولية ملائمة .

١٦ - وفيما يتعلق بتجارة السلع ، فقد نجحت بلدان نامية عديدة في الجمع بين انخفاض تكاليف العمل والحصول على التكنولوجيا وتعزيز مستوى المهارات ، فضلا عن بعض المزايا الطبيعية ، لزيادة مشاركتها في التجارة الدولية في بعض الصادرات الرئيسية ، بما في ذلك المنسوجات والملابس ، والسلع الالكترونية وغيرها من المصنوعات الخفيفة ، والصلب ، والمنتجات الزراعية والاستوائية المجهزة ، وما إلى ذلك . وتيسرت هذه العملية إلى حد كبير بفضل وجود اطار متعدد الأطراف قائم على مبادئ معاملة الدولة الأكثر رعاية ، والمعاملة الوطنية بشأن الضرائب واللوائح الداخلية ، والمعدلات التعريفية المحدودة وازالة القيود الكمية ، فضلا عن نظام الأفضليات المعمم ، الذي أتاح للبلدان النامية المزايا الاضافية اللازمة لدخول سلعها المصنعة الأسواق العالمية . وقد كان من شواغل المتفاوضين في جولة اوروغواي وضع اطار متعدد الأطراف ينظم التجارة في الخدمات ويمنح البلدان النامية فرصا مماثلة لزيادة مشاركتها في التجارة الدولية في الخدمات . وحاولت هذه المفاوضات أن تأخذ في الاعتبار السمات الخاصة التي تميز تجارة الخدمات عن تجارة السلع ، لا سيما وأن

العاملة وعدم تمكنها من الوصول إلى "أساليب" توريد بديلة . لذلك ، ستكون البلدان النامية أكثر البلدان تضررا من القيود المفروضة على هذه الحركة ، لا سيما إذا كانت شروط هذه الحركة أكثر تشددا نسبيا في معاملة مواطنيها عن مواطني البلدان والاخرى . والهدف كما ورد بوضوح في المرفق ذي الصلة بمشروع الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (MTN.TNC/W/FA) ، هو اتاحة امكانية التفاوض على تعهدات محددة تسري على حركة جميع فئات الاشخاص الطبيعيين الذين يقدمون خدمات بموجب الاتفاق ، على أن لا يكون لهذه الحركة دخل بسياسات الهجرة التي تتعلق بالاقامة أو منح الجنسية أو العمل على أساس دائم . على أنه لا ينبغي تطبيق التدابير السارية على تنظيم دخول الاشخاص واقامتهم المؤقتة وحركتهم المنظمة على نحو يلغي أو يعوق تحقيق الفوائد التي تتيحها شروط تعهد محدد . وسيتم في هذا الاطار التفاوض على جهود التحرير الواجب بذلها بصدد هذا الاسلوب لتوريد الخدمات .

١٨ - على أن قدرة البلدان النامية على تصدير الخدمات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة تتطلب أيضا تنظيماً محلياً ملائماً على مستوى الشركات بحيث يتسنى تنمية رأس المال البشري وجوانب نقل التكنولوجيا إلى أقصى حد ، وعكس اتجاه ما يسمى بأثر "هجرة الكفاءات" . ولا بد لها أيضا أن تدرك أهمية هذه المهارات التي يمكن أن يتزايد الطلب العالمي عليها وذلك لوضع الاستراتيجيات الوطنية والتجارية الملائمة . وفي هذا الصدد ، ينبغي للجنة أن تنظر في سبل ووسائل تشجيع التسويق الكفء لصناعات التصدير القادرة على المنافسة والعمالة الماهرة المحلية (الاختصاصات ، الفقرة ٣(د)) .

١٩ - وحتى في الحالات التي يسمح فيها ماديا بدخول الاشخاص الاسواق الاجنبية ، قد يواجه موردو الخدمات عقبات لتصدير خدماتهم بفعل اللوائح ، بما في ذلك لوائح الترخيص ، التي تستهدف ضمان مستويات كافية من التعليم والمهارات وغيرها من المؤهلات . ويعترف مشروع الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات بأن هذه اللوائح يجب أن تكون قائمة على معايير موضوعية وألا تشكل قيودا مصطنعة على التجارة في الخدمات . على أن أكثر الجهود طموحا من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي قد أثبتت أن اقرار المعايير أمر صعب ويعوقه تعدد الهيئات المعنية بوضع المعايير وهيئات الانفاذ ، وقلة المعلومات بوجه عام . ومن الضروري فيما يبدو اتاحة معلومات على نحو أكثر انتظاما بشأن معايير الاعتراف بالمؤهلات وبشأن الهيئات الدولية التي تضطلع فعلا بأنشطة في عملية الاعتراف المتبادل وتنسيق المعايير .

٢٠ - كما أن الخدمات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة ، خاصة تلك التي تدخل في

السلكية واللاسلكية أو بواسطة "أجهزة مستقلة" لا تنطوي من ثم على انتقالات واسعة للأفراد . وقد أثبت عدد من البلدان النامية قدرة كبيرة على المنافسة لتصدير برامج الحاسبات الالكترونية ، وادخال البيانات ، ومعالجة البيانات وغيرها من الخدمات المتصلة بالحاسبة الالكترونية ، وإن كان الأمر يحتاج إلى تفهم المزيد بشأن العوامل التي تحدد تدفقات التجارة والتدفقات الاستثمارية في هذا القطاع ومساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية قدرته على المنافسة .

٢١ - ومن الصعوبات الأخرى التي تواجهها البلدان النامية بوجه خاص لدى تعزيز صادراتها من الخدمات المركز المهيمن لمؤسسات البلدان المتقدمة في التجارة العالمية في كثير من قطاعات الخدمات . فمن أجل التنافس بفعالية مع هذه المؤسسات ، لا بد لموردي الخدمات في البلدان النامية من الاستفادة من السياسات التي تستهدف التغلب على جوانب ضعفهم على الصعيد المحلي وتذليل الصعوبات المشار إليها أعلاه لدخولهم الأسواق الأجنبية . ومن العوامل التي يضعف إلى حد ما موقف موردي البلدان النامية الممارسات التجارية التقييدية التي يطبقها المنافسون والتي عجلت بوضع بعض قوانين المنافسة الجديدة في الأعوام الأخيرة (مثلا العطاءات التواطئية ، والاندماجات المخالفة لقوانين المنافسة ، وما إلى ذلك) . هذا علاوة على أن أنواع الممارسات التجارية الجائرة السائدة في تجارة السلع يمكن أن تشوه بالمثل تجارة الخدمات ، وبوجه خاص الاعانات وممارسات الاغراق ، وإن كان يصعب نسبيا كشف هذه الممارسات في قطاع الخدمات . وقد بدأ وجودها يلفت بالفعل الانتباه ويحث على طرح اقتراحات لاتخاذ اجراءات علاجية .

٢٢ - وقد تود البلدان تقديم تقارير إلى اللجنة عن خبراتها وسياساتها . وعلاوة على ذلك ، ومن أجل تعزيز قدرة اللجنة على المساعدة في وضع سياسات وطنية تسهم في زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية في الخدمات ، ربما تود اللجنة التصدي ، على مستوى الخبراء ، لمسألة تطوير صناعات الخدمات القادرة على المنافسة

من الشواغل الرئيسية للبلدان النامية في مفاوضات جولة أوروغواي بشأن التجارة في الخدمات معرفة مدى تمكن الموردين من البلدان النامية من الاستفادة فعليا من التعهدات بتوفير امكانيات الوصول إلى الأسواق لزيادة صادراتهم من الخدمات . وقد ساورتها في الوقت ذاته شكوك إزاء قدرة شركاتها على التنافس مع مؤسسات البلدان المتقدمة القادرة على الاستفادة فورا من تحرير الأسواق في البلدان النامية ذاتها . كما أُبديت شكوك إزاء إمكانية تركز خدمات رئيسية كثيفة الاستخدام للمعرفة حول المراكز المالية والتجارية الرئيسية في البلدان المتقدمة بفعل تحرير التجارة في الخدمات بوجه عام ومن ثم ترك البلدان النامية على الهامش . ومن المجالات الاخرى المثيرة لقلق البلدان النامية في هذا الصدد تعيين سبل ووسائل تكفل قبول موردي الخدمات الاجانب الذين يستفيدون من تحرير سبل الوصول إلى الأسواق شروطا تستهدف تعزيز طاقة قطاع الخدمات المحلية في البلدان النامية .

٣٤ - وينبغي إحاطة اللجنة علما بالتجارب الفعلية التي تمت بصدد تحرير التجارة في الخدمات ، بما في ذلك تلك التي أجريت في سياق اتفاقات التكامل الإقليمي ، خاصة تلك التي شمل فيها التحرير مختلف أساليب التوريد الاربعة للخدمات . وقد تود اللجنة أيضا دراسة خبرة أجرتها البلدان النامية بصدد هذا التحرير في سياق برامج التكيف الهيكلي . وبناء على ما تقدم ، يمكن أن تقوم اللجنة بتقييم أثر التحرير على أن تستخدم أساس هذه التوصيات الملائمة في مجال السياسة العامة .

٣٥ - ومن المقرر أن تركز اللجنة أيضا على "السياسات الرامية إلى تعزيز التعاون مع بلدان أخرى ، على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والاقاليمية ، بما في ذلك التحرير المتبادل للتجارة ، وتجميع القدرات من أجل تحسين المهارات ، وتطوير شبكات التوزيع والهياكل الاساسية" (الاختصاصات ، الفقرة ٣ (ج)) . وكثير من مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية وغيرها من ترتيبات التعاون الاقتصادي لم تأخذ في الحسبان تماما ضرورة تمديد هذا التعاون إلى قطاع الخدمات . ويمكن للجنة أن تقدم مساهمة كبيرة في وضع السياسة العامة الملائمة في هذا المجال وذلك باستعراض خبرة ترتيبات التعاون على الاصعدة الاقاليمية والإقليمية ودون الإقليمية لتمكين جميع الاعضاء من الاستفادة من خبرة المجموعات الاخرى . وتيسيرا لنظر اللجنة في هذا البند ، يمكن أن تقوم الأمانة بإعداد دراسة لخبرة البلدان باتفاقات التعاون على الاصعدة دون الإقليمية والإقليمية والاقاليمية من أجل تيسير التجارة المتبادلة في الخدمات . كما يمكن للاعضاء أن يقدموا وثائق ودراسات ذات صلة تتعلق بخبرتهم في هذا الصدد .

٣٦ - وينبغي للجنة ، عملا بالفقرة ٣ (هـ) من اختصاصاتها ، أن تعمل على زيادة

تعديل هذه التشريعات واللوائح بما يتناسب مع متطلبات عولمة الخدمات ، وتعزيز الشفافية والمعرفة المتبادلة بالانظمة الوطنية ذات الصلة . ونظرا إلى السمات الخاصة التي تتسم بها الخدمات ، فإنها تخضع للوائح أشد صرامة من تلك التي تسري على إنتاج السلع . وتعميم اللوائح المتعلقة بالخدمات يتفاوت من حيث نطاقه وطابعه في البلدان المختلفة . فعلى الصعيد المتعدد الاطراف ، تخضع بعض الخدمات لهيكل اتفاقات محددة تحديدا دقيقا بينما لا تخضع خدمات أخرى لأي اتفاق . وتنظيم الخدمات أشيع على الصعيد الوطني . ويمكن أن ينطبق هذا التنظيم على نوعية الخدمة ، وعلى نشاط تقديمها ، و/أو على مقدم الخدمة ، سواء أكان شخصا عاديا أم اعتباريا . وتكتسي اللوائح المطبقة لإنفاذ المعايير بأهمية خاصة في القطاعات المختلفة ؛ فهي تطبق مثلا في قطاع الخدمات المالية لأسباب حكمة التصرف ، وفي قطاع الخدمات المهنية لتأمين المؤهلات المهنية ، وفي قطاع الخدمات السمعية - البصرية لتأمين المحتوى الثقافي والهوية الوطنية ، وتتعلق هذه اللوائح في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية بالمستويات الفنية وبالقدرة على التوفيق بينها . ويفتقر الكثير من البلدان النامية إلى هيكل تنظيم كاف لتطوير وتعزيز قطاعات خدمية معينة .

٣٧ - والقوانين واللوائح ذات الطابع الأفقي كتلك المتعلقة مثلا بالاستثمار والهجرة والمسائل الضريبية يمكن أن تؤثر على جميع قطاعات الخدمات رغم احتمال تزايد أثرها نسبيا على عدد من هذه القطاعات . وهناك قوانين ولوائح محددة بوضوح لقطاعات بعينها وان كان بعضها ، مثل اللوائح المتعلقة بالمؤهلات المهنية ، قد أعد ونُفذ من جانب هيئات مهنية تعترف الحكومات على مختلف المستويات بسلطتها في هذا الصدد . وهذه القوانين واللوائح يمكن تطبيقها على المستويات الدولية والوطنية والإقليمية ومستوى الولاية أو المستوى المحلي . وكثير من القوانين واللوائح قد أعد دون النظر إلى أثرها على تنمية طاقة الخدمات المحلية أو على التجارة فيها ويمكن أن تخلف من ثم أثرا ضارا عليها . وثمة قضية أخرى هي الطريقة التي عدلت بها البلدان قوانينها ولوائحها بما يتناسب مع اتجاه العولمة وأوجه التقدم التكنولوجي والهياكل المؤسسية المتغيرة ، والخدمات الجديدة ، وتكامل الأسواق .

٣٨ - ومما يمكن أن ييسر دراسة اللجنة لأنواع القوانين واللوائح التي تنظم إنتاج الخدمات والتجارة فيها ، و"الغاء الضوابط التنظيمية" وتعديل تجارب القوانين واللوائح بما يتناسب مع اتجاه العولمة ، أن تقوم الأمانة بجرد القوانين واللوائح على أساس بحوثها الذاتية وتقارير أعضاء اللجنة . ومن شأن المعلومات المتعلقة

٢٩ - ويمثل جمع ونشر الإحصاءات المتعلقة بتجارة الخدمات في المجالات التي لا تضطلع منظمات دولية أخرى بذلك وتحديد الطرق الكمينة بتحسينهما مهمة أخرى من المهام المقرر أن تضطلع بها اللجنة بموجب الفقرة ٣(و) من اختصاصاتها . وتقوم الحكومات والمنظمات الدولية في الوقت الحاضر ببذل جهود هامة لتحسين الإحصاءات المتعلقة بالخدمات على المستويين الوطني والدولي (مثلا "مجموعة فوربورغ") علما بأن الإحصاءات المقارنة المتعلقة بالخدمات ليست مفصلة ولا تعين على تحديد تدفقات التجارة . كما أن دقة الإحصاءات ليست على مستوى واحد في القطاعات المختلفة . تدعو الحاجة إلى معلومات بشأن دقة الإحصاءات ، وجمع إحصاءات مقارنة وتفصيلها . وفي هذا الصدد ، لا بد أن يكون هناك تنسيق وثيق بين المنظمات الدولية المعنية بجمع ونشر هذه الإحصاءات . كما أن الحاجة تستدعي تعزيز قاعدة البيانات المتعلقة بالخدمات . ويمكن أن تسهم توصيات اللجنة في: '١' الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحسين المنهجية الإحصائية التي تستخدمها في دراساتها لدور الخدمات في عملية تنميتها كيما يتسنى إعادة صياغة الاستراتيجيات الانمائية ؛ '٢' وضع بيانات قابلة للمقارنة دولياً وتشتمل على تفاصيل كافية وتتسم بدقة تيسر للبلدان النامية الاشتراك في المفاوضات الدولية المتعلقة بالتجارة في الخدمات ووضع استراتيجيات لتصدير الخدمات . ويمكن للدول الاعضاء أن تقدم معلومات عن تطور العمل المتعلق بالإحصاءات وتحسن فهم إنتاج الخدمات والمعاملات الدولية في الخدمات ، وأنشطة الخدمات المحددة مثل خدمات المنتجين وخدمات المعلومات وذلك من أجل مساعدة اللجنة في تعيين أهم الاعمال في هذا الميدان وتحديد المشاكل الرئيسية خاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية . ذلك أن الافتقار إلى إحصاءات دقيقة يؤثر على قدرة صانعي السياسة العامة والمستثمرين على اتخاذ قرارات ملائمة .

٣٠ - ولدى التصدي للقضايا الوارد ذكرها أعلاه ، لا سيما تلك المتعلقة [redacted]

٣٢ - أما في حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية نحو اقتصاد سوقي ، فإن المشاكل القائمة مختلفة وأكثر حدة بالنظر إلى أن السياسة الاقتصادية السابقة قد أسفرت عن إهمال قطاع الخدمات إلى حد كبير ، لا سيما الخدمات التي تندرج في فئة خدمات الإنتاج . والأولويات تشمل على ما يبدو إرساء هياكل قانونية ملائمة لحفز تطوير هذه الخدمات ، وتعيين المجالات التي يمكن أن تساعد فيها ترتيبات التجارة والاستثمار المتخذة مع بلدان أخرى تلك البلدان على تعزيز قطاعات الخدمات فيها وتيسير عملية التكيف الهيكلي مع تعزيز صادراتها من الخدمات في آن واحد . ومن أجل مساعدة اللجنة